النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي العام

1. فرضيات النظرية الكلاسيكية

- **السوق الحر:(Free Market)** : تؤمن النظرية الكلاسيكية بأن الأسواق قادرة على تنظيم نفسها تلقائيًا عبر قوى العرض والطلب، وأي تدخل حكومي في الاقتصاد قد يؤدي إلى تشوهات وعدم كفاءة.
- **اليد الخفية:(Invisible Hand)** وفقًا لآدم سميث، فإن الأفراد يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية، مما يؤدي بشكل غير مباشر إلى تحقيق مصلحة المجتمع ككل.
- **مرونة الأجور والأسعار**: الأجور والأسعار مرنة وتتعدل تلقائيًا لضمان التوازن في السوق. في حالة حدوث اختلال اقتصادي، يتم تصحيح السوق من خلال تعديل الأجور أو الأسعار.
- **التوظيف الكامل:(Full Employment)** الاقتصاد الكلاسيكي يفترض أن الاقتصاد يعمل دائمًا عند مستوى التوظيف الكامل على المدى الطويل، وأي بطالة تحدث تكون مؤقتة، ناجمة عن عوامل مثل تغيير الوظائف (البطالة الاحتكاكية).
- **دور الحكومة محدود:** يجب أن يقتصر دور الحكومة على حماية حقوق الملكية، وتطبيق القوانين، وتوفير الأمن والدفاع، والتدخل الحكومي في الاقتصاد مثل السياسات النقدية أو المالية غير مستحب.
- **الادخار والاستثمار:**يعتبر الادخار والاستثمار محددان رئيسيان للنمو الاقتصادي.كما أن الادخار هو أساس تراكم رأس المال اللازم للاستثمار.
- **قانون ساي:(Say's Law)** العرض يخلق الطلب الخاص به".الإنتاج يؤدي دائمًا إلى توليد دخل يكفي لشراء المنتجات المنتجة.
- **عدم وجود ركود دائم:** الاقتصاد قادر على تصحيح نفسه من أي اختلالات أو أزمات بدون تدخل حكومي.

2. التوازن العام عند الكلاسيك

يتحقق التوازن الاقتصادي العام عند الكلاسيك في الفترة القصيرة عندما يتحقق التوازن في الأسواق الرئيسية الثلاثة، وهي سوق العمل وسوق السلع والخدمات وسوق النقود.

أ. **التوازن في سوق العمل:** في النظرية الكلاسيكية، يتحقق التوازن في سوق العمل عندما يتساوى عرض العمل (Labor Supply) مع طلب العمل (Labor Demand) عند مستوى معين من الأجور الحقيقية (W/P).

يُعتبر هذا التوازن أساسًا لتحقيق التوظيف الكامل، حيث يتم توظيف كل من يرغب في العمل عند الأجور السائدة.

- **الطلب على العمل:** في النموذج الكلاسيكي يرتبط الانتاج (زيادته أو انخفاضه) بعدد العاملين، لهذا فإن في المدى القصير يعتبر الكلاسيك الناتج Y دالة في عدد العاملين L كما يلي:

$$Y= f(L)$$

كما أن طلب المنتجين على عنصر العمل يتحدد بعاملين أساسيين هما: الانتاجية الحدية لعنصر العمل و تكلفة استخدام عنصر العمل، حيث تتمثل الانتاجية الحدية لعنصر العمل رياضيا في المشتق الأول لدالة الانتاج السابقة.

ان انخفاض الاجر الحقيقي (W/P)__يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل أما زيادة الأجر الحقيقي فستؤدي إلى تناقص الطلب على العمل، ومنه فإن الطلب على العمل هو دالة متناقصة في معدل الأجر الحقيقي.

يعتبر الطلب الكلي على العمل Nd دالة في معدل الأجر الحقيقي w/p كما يلي:

$$Nd= f(W/P)$$

ومنه يمكن تمثيل دالة الطلب على العمل بيانيا كما يلي:

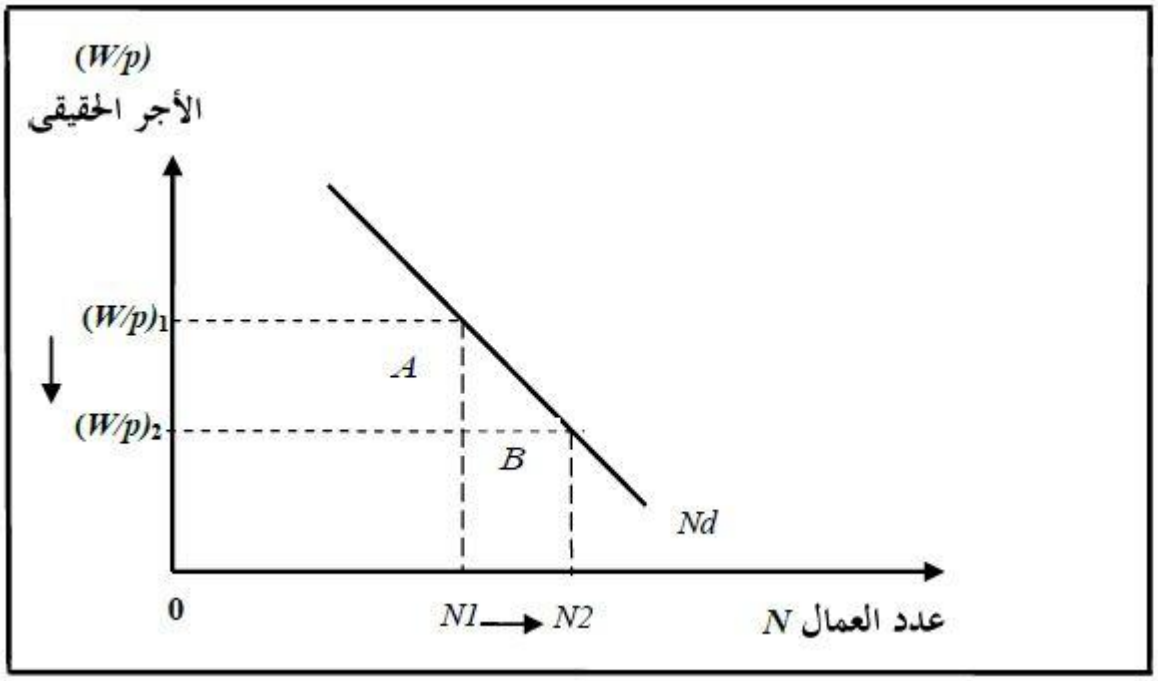

- **عرض العمل:** يقصد بعرض العمل جميع العمال القادرين والراغبين بالعمل، أي أن عرض العمل يمثل جميع من لديهم رغبة في العمل، واتزداد هذه الأخيرة مع ازدياد معدل الأجر الحقيقي. ومنه فإن عرض العمل في النموذج الكلاسيكي هو دالة متزايدة في الأجر الحقيقي (W/P).

$$Ns = f(w/p)$$

ومنه يمكن تمثيل دالة عرض العمل بيانيا كما يلي:

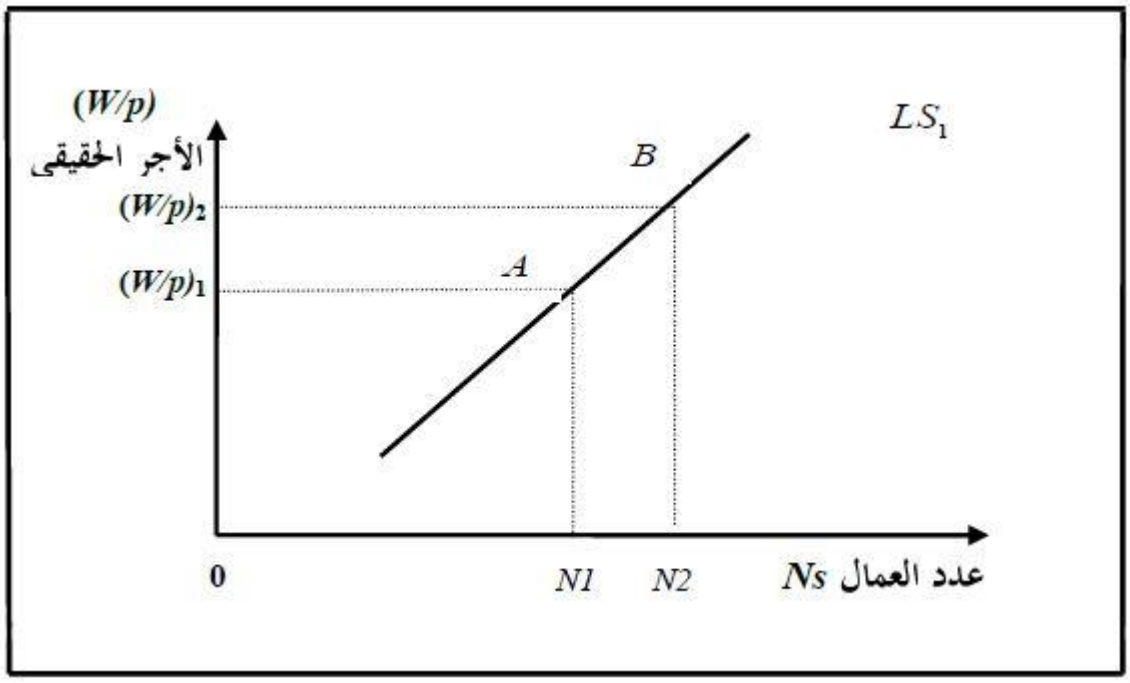

يتضح من خلال الشكل أن العلاقة موجبة بين عرض العمل Ns ومعدل الأجر الحقيقي (w/p). أي كلما ارتفع معدل الأجر الحقيقي كلما ارتفع عرض العمل والعكس صحيح.

- **التوازن في سوق العمل :** يحدث التوازن في سوق العمل عندما يتساوى الطلب على العمل Nd مع عرض العمل Ns، أما بيانيا فيحدث التوازن عند نقطة التقاطع بين منحنى الطلب على العمل ومنحنى عرض العمل عند نقطة واحدة A إحداثياتها N0 و (W/P)0، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

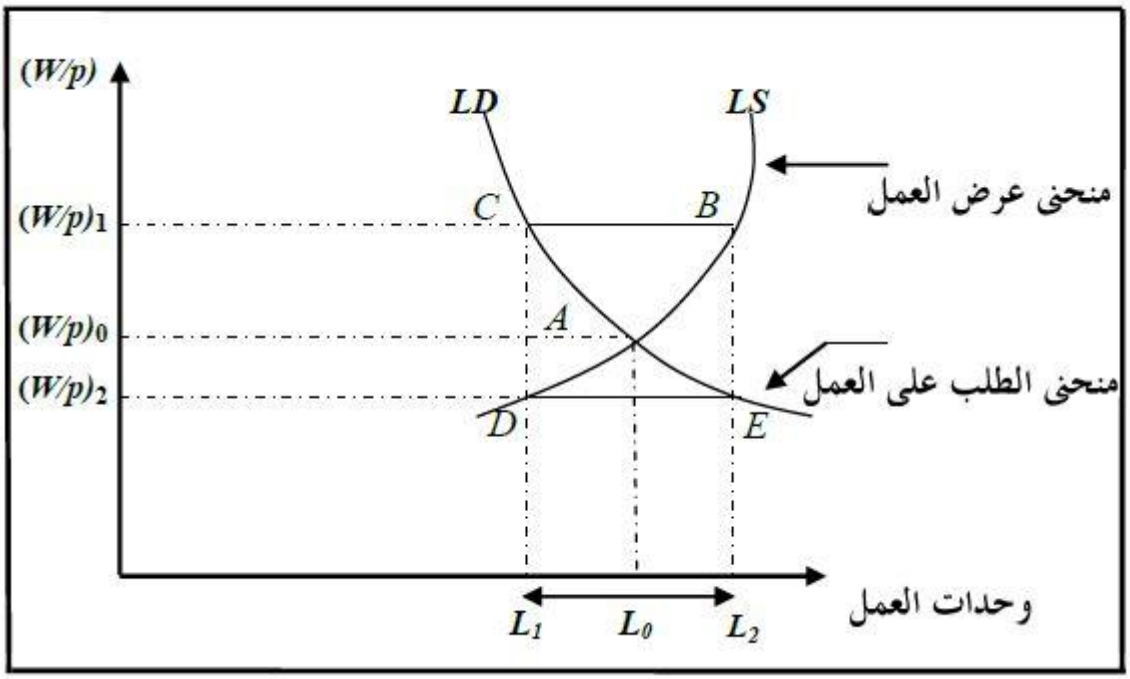

ب. التوازن في سوق السلع والخدمات: يرى التحليل الكلاسيكي أن الانتاج يولد دخلا مساويا له، والذي سيتحول بدوره إلى طلب بنفس المقدار على اجمالي ما انتج من سلع استهلاكية واستثمارية، أي أن:

$$AS=C+I \quad , \quad AD=C+S \quad \rightarrow AS=AD$$

يقوم سعر الفائدة بإحداث التوازن بين الادخار والاستثمار، فإذا ارتفع الاستثمار عن الادخار يرتفع سعر الفائدة ويؤدي ارتفاعه إلى انخفاض الاستثمار، أي توجد علاقة طردية بين سر الفائدة والادخار، كما ان انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار حتى يتساوى مع الادخار أي توجد علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة. ويمثل الشكل التالي منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات:

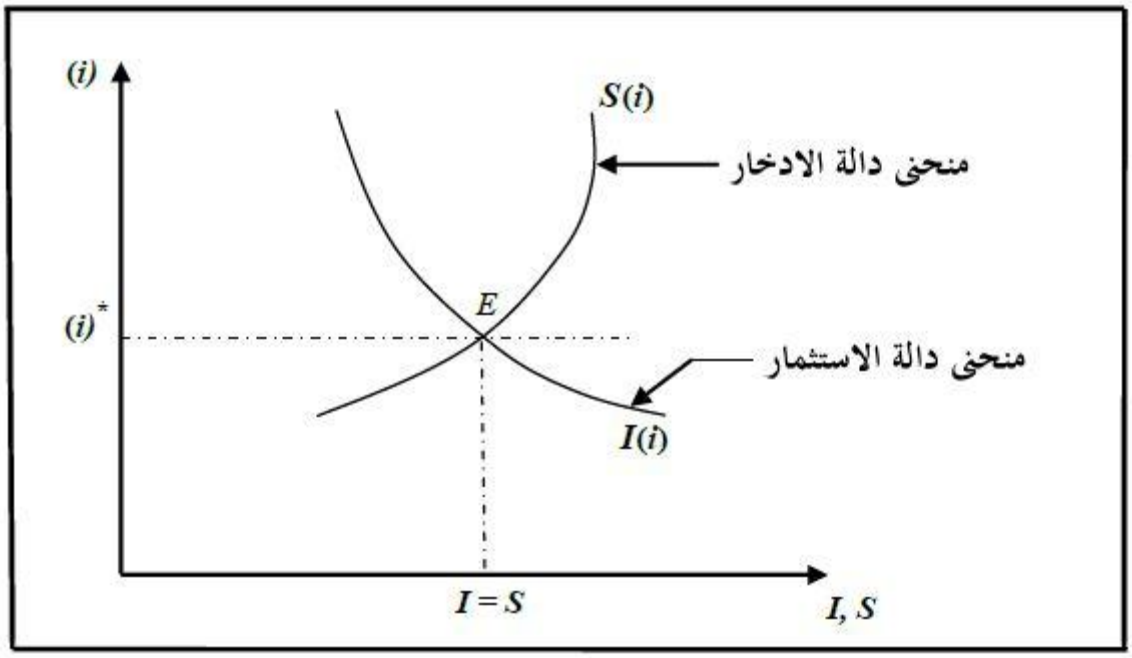

ج- التوازن في سوق النقود:

- **معادلة التبادل (معادلة فيشر):** تعتبر من أقدم المعادلات صياغة للنظرية النقدية، إذ يتلخص مضمون فكرة معادلة التبادل لفيشر في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار:

$$M.V=P.T$$

حيث: M: كمية المعروض النقدي.

V: سرعة تداول النقود.

P: مستوى السر الوسطي لجميع المبادلات.

T: الحجم الطبيعي للمبادلات.

- معادلة الارصدة النقدية: يُركز هذا النموذج على الطلب على النقود باعتبارها وسيلة للاحتفاظ بالأرصدة السائلة:

$$M=K\cdot P\cdot Y$$

- M كمية النقود المطلوبة.
- K نسبة من الدخل يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها كأرصدة نقدية.
- P المستوى العام للأسعار.
- Y الناتج الحقيقي أو الدخل الكلي.

- **الفرضيات:**
- الأفراد يحتفظون بجزء ثابت (K) من دخلهم على شكل نقود.
- العلاقة بين الطلب على النقود والدخل الكلي (Y) خطية.
- Kو Yيُعتبران ثابتين في الأجل القصير، مما يعني أن التغيرات في Mتؤدي إلى تغيرات في P
-